الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 December 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية – الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١٣، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويصف التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة، وبوجه خاص في ما يتعلق بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويعرض التقرير التقدمَ المحرز في تنفيذ الإطار المركزي للنظام والجهود الجارية الرامية إلى الترويج للإطار المركزي، وسبيل المضي قدما في النهوض بخطة البحوث المتعلقة بالإطار المركزي. كما يعرض العمل المنجز في مجال اختبار خطة البحوث المتعلقة بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والنهوض بها. وترد نقاط المناقشة في الفقرة ٥١ من التقرير.

* E/CN.3/2014/1.

200114 160114 13-63149 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

أولا – مقدمة

١ – إن اللجنة الإحصائية، بموجب مقررها ١٠٤/٤٤ (انظر E/2013/24، الفصل الأول – جيم):

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية في إنجاز برنامج عمل هام وفقا للإطار المتفق عليه لإدارة المشاريع؛

(ب) اعتمدت استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التي توصي باتباع نهج مرن ونموذجي، وحثت لجنة الخبراء على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوسط الأجل لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك تحريك المسائل المدرجة في خطة البحوث المشمولة في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ووضع مجموعة أساسية من الجداول والحسابات من أجل إنشاء آليات للتنسيق فيما بين الوكالات الدولية والإقليمية المعنية تحقيقا للفعالية في إدارة البرنامج والسعي الحثيث لحشد التمويل اللازم لدعم أنشطة التنفيذ؛

(ج) طلبت إلى لجنة الخبراء تصميم أدوات تشخيصية وتجميع المبادئ التوجيهية والمواد التدريبية لدعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعزيز الإحصاءات الداعمة بالتعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية الأخرى؛

(د) شددت على ضرورة التعجيل بنشر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وترجمته إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(هـ) رحبت بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفها خطوة أولى هامة صوب وضع إطار إحصائي لمحاسبة النظم الإيكولوجية، وشجعت الوكالات الدولية والإقليمية والبلدان على استخدامها إن رغبت في اختبار وتجربة هذا الفضاء الجديد من الإحصاءات؛

(و) أقرت بالطلب في مجال السياسات على معلومات بشأن محاسبة النظم الإيكولوجية، وطلبت إلى لجنة الخبراء تحديد الأولويات ووضع برنامج عمل متوسط الأجل محكوم بمهل زمنية ومنجزات مستهدفة، فضلا عن آلية مناسبة لتناول هذه المسائل بالنظر إلى ما يتسم به هذا الموضوع من طابع متعدد التخصصات؛

(ز) رحبت بتطبيقات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتفريعاته بوصفها مساهمة مفيدة لاستجلاء تطبيقات ممكنة للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، ووافقت على عملية وضع صيغته النهائية؛

(ح) أقرت بأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يشكل إطارا مجديا للقياس يُستنار به في وضع العديد من أطر السياسات العامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والتنمية المستدامة ومبادرات دولية شتى، في متابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصياغة أهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥؛

(ط) لاحظت أنه بالرغم من أهمية قياس الاستدامة باستخدام الحسابات القومية والإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية – الاقتصادية، ثمة حاجة إلى تكملة هذه التدابير بقياس أسواق العمل التي لا تزال غير متطورة بما يكفي في العديد من البلدان النامية؛

(ي) رحبت بالتقدم المحرز في صياغة نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للطاقة، وإذ أقرت بالمرحلة المتقدمة التي بلغتها عملية الصياغة والطلب في مجال السياسات، أعربت عن موافقتها على العملية المقترحة والتي تقوم على مراعاة إسهامات أعضاء مختلف الأفرقة (فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) ووضع الصيغة النهائية لنظام لمحاسبة البيئية الاقتصادية للطاقة بغية اعتماده من جانب مكتب اللجنة فيما بين الدورات؛

(ك) لاحظت مع التقدير التقدم المحرز في العمل المتعلق بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه.

٢ – ويتألف هذا التقرير من الفروع التالية: يوجز الفرع الثاني سياق السياسات والطلب على نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويعرض الفرع الثالث التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المركزي للنظام، بما في ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعنون ”تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعيد العالمي“ والحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة في عام ٢٠١٣. ويقدم الفرع الرابع مقترحا من أجل النهوض بخطة البحوث بشأن الإطار المركزي للنظام. ويقدم الفرع الخامس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الاختبار والبحث المتعلقين بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويعرض الفرع السادس حالة نشر وترجمة نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢. ويقدم الفرع السابع معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في وضع النظم الفرعية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويناقش الفرع الثامن مسائل الحوكمة المتصلة بلجنة الخبراء

المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم الفرع التاسع النقاط التي ستناقشها اللجنة. ويرد موجز لأنشطة مختلف الأفرقة العاملة في إطار ولاية اللجنة متاحا كوثيقة معلومات أساسية.

ثانيا – نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والطلب على إطار إحصائي متكامل في مجال السياسات

٣ – أقرت اللجنة الإحصائية، بموجب مقررها ١٠٤/٤٤ (انظر الفقرة ١ (ح) أعلاه) بأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يشكل إطارا مجديا للقياس يُستنار به في وضع العديد من أطر السياسات العامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر والتنمية المستدامة ومبادرات دولية شتى، في متابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصياغة أهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٤ – وفي الوثيقة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرتان ٤٠ و ١٠١)، تمت الدعوة إلى اتباع نُهج كلية ومتكاملة إزاء التنمية المستدامة، وتم التشديد على أهمية التخطيط وصنع القرار على نحو متكامل على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي. وأعيد تأكيد هذا النداء في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/67/890، المرفق) وفي تقرير الأمين العام المعنون ”حياة كريمة للجميع“ (A/68/202).

٥ – وفي هذا السياق، يقدم نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، إلى جانب نظام الحسابات القومية، إطارا هاما للرصد والإبلاغ المتعلقين بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نظرا لتركيزه على المعلومات الاقتصادية والبيئية، وإلى حد ما، الاجتماعية المتكاملة. وتم الاعتراف في حالات عديدة بأهمية وفائدة النظام من أجل رصد التنمية المستدامة. ودعا فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الحكومات إلى اعتماد نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية بحيث يتسنى استخدام المقاييس التي يتم الحصول عليها لرصد الاستراتيجيات والنتائج الإنمائية الوطنية بطريقة متسقة على الصعيد العالمي. ودعا الفريق إلى إحداث ثورة بيانات من أجل التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ مبادرة دولية جديدة تهدف إلى تحسين نوعية الإحصاءات وإتاحة المعلومات للمواطنين.

٦ – وتم الاعتراف أيضا بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بوصفه الإطار الإحصائي الرئيسي لقياس رأس المال الطبيعي في مبادرات دولية وإقليمية متعددة في مجال السياسات. وتشمل هذه المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، شراكة حسابات الثروة وتقييم خدمات

النظم الإيكولوجية بقيادة البنك الدولي (انظر www.wavespartnership.org)، ومبادرة تقييم وحساب رأس المال الطبيعي من أجل الاقتصاد الأخضر التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة[١]، و ''مبادرة السعي إلى حياة أفضل''[٢] واستراتيجية النمو الأخضر[٣] التابعتين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الاقتصاد الأخضر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٤]، ومبادرة المفوضية الأوروبية بشأن ''الناتج المحلي الإجمالي وما بعده''[٥]، والهدف ٢ من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي[٦] والمبادرة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي[٧]. ومن خلال اعتراف هذه المبادرات العالمية والإقليمية في مجال السياسات بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، اكتسب تنفيذ النظام زخما بالاقتران مع تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري من أجل دعم جزء كبير من المقاييس لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف السياسات وليسترشد بها صانعو القرارات على الصعيد الوطني.

٧ - ويمثل النقاش الدائر حاليا بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة هامة لتحقيق ما يلي: وضع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية جنبا إلى جنب مع نظام الحسابات القومية في صميم إطار رصد أهداف التنمية المستدامة وتعميم تنفيذه على صعيد النظم الإحصائية الوطنية. وشاركت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في عدة مناسبات إقليمية وعالمية نظمت بالتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين للجنة الخبراء من أجل تعزيز نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية باعتبارهما إطارين هامين لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

---

(١) انظر http://ese-valuation.org/index.php/ese-unit/44-vantage-conference/82-vantage-conference.

(٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *How's Life? 2013: Measuring Well-Being*، (باريس، ٢٠١٣)، الفصل السادس.

(٣) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، OECD, *Putting Green Growth at the Heart of Development*، (باريس، ٢٠١١)، الفصل الخامس.

(٤) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication*، (نيروبي، ٢٠١١).

(٥) انظر وثيقة عمل موظفي المفوضية الأوروبية المعنونة "Progress on 'GDP and beyond' actions" (2013).

(٦) انظر www.cbd.int/doc/strategic-plan/targets/T2-quick-guide-en.pdf.

(٧) انظر www.teebweb.org/media/2013/10/TEEB_GuidanceManual_2013_1.0.pdf.

ثالثا – تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة

استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي والإحصاءات الداعمة

٨ – اعتمدت اللجنة الإحصائية بموجب مقررها ١٠٤/٤٤ (انظر الفقرة ١ (ب) أعلاه) استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية الذي أعد بناء على طلب اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين. وأهداف استراتيجية التنفيذ هي: (أ) مساعدة البلدان في اعتماد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية إطارا لقياس المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ و (ب) القيام تدريجيا بإنشاء القدرة التقنية على تقديم التقارير الدورية بشأن مجموعة دنيا من الحسابات البيئية – الاقتصادية مع تحديد النطاق المناسب وتوفير القدر الملائم من التفصيل والنوعية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية في الأخذ بنهج مرن ونموذجي، يتم التسليم في إطاره بأن البلدان تتباين من حيث مسائل محددة متعلقة بسياساتها ومن حيث مستوى تطورها الإحصائي.

٩ – ويُتوخى تنفيذ الاستراتيجية من خلال أربع مراحل. وتتضمن المرحلة الأولى إنشاء آلية مؤسسية على الصعيد الوطني لدفع عجلة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بوسائل من بينها الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين والبت في أولويات السياسة العامة. وتتضمن المرحلة الثانية تقييما شاملا لأطر السياسات ومصادر البيانات الأساسية، بما في ذلك تحديد منتجي البيانات ومستخدميها المعنيين، وتواتر تجميع البيانات وطرق جمعها. وتتضمن المرحلة الثالثة تحديد الأولويات، والبدء في تجميع الحسابات على أساس تجريبي، وتتضمن المرحلة الرابعة إجراء تقييم أعمق لنوعية البيانات والثغرات في البيانات وما يتلو ذلك من وضع خطة استراتيجية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بما في ذلك وضع خطة لتحسين عملية إنتاج البيانات.

١٠ – وتتمثل السمات الرئيسية لاستراتيجية تنفيذ الإطار المركز لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في ما يلي: (أ) اتباع نهج استراتيجي إزاء التنفيذ، يتم في إطاره تحديد روابط واضحة مع استراتيجيات التنمية الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية (مثل المياه والطاقة، وما إلى ذلك)؛ (ب) أوجه الارتباط الوثيقة بالمطالب المتعلقة بالسياسات؛ (ج) اتباع نهج منطلق من القاعدة تمتلك في ظله البلدان زمام استراتيجية وعملية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة؛ (د) اتباع نهج دون إقليمي مع التنسيق الوثيق فيما بين البلدان على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وإقامة روابط وثيقة مع عملية التنفيذ على الصعيد العالمي؛ (هـ) وجود بلدان رائدة في المنطقة

دون الإقليمية تضطلع بدور قيادي في النهوض بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتبادل الخبرات المكتسبة مع البلدان في المنطقة.

١١ – وترتبط استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة له أيضا ارتباطا وثيقا باستراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له. ويدخل في صميم اختصاص كلا البرنامجين تعزيز وتطوير الإحصاءات الداعمة ودمجها في الحسابات من خلال تطوير الهياكل الأساسية الإحصائية والعمليات الإحصائية اللازمة لوضع برنامج متكامل للإحصاءات الاقتصادية على الصعيد القطري ينطوي على عملية مستدامة وفعالة من حيث التكلفة لإنتاج البيانات؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية بالولايات الملائمة وتخصيص الموارد الكافية؛ وتعزيز وجود صلة قوية بين الإحصاءات واستخدامها في وضع السياسات والتحليلات. ويعتبر توليد الإحصاءات الأساسية الداعمة اللازمة لأغراض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية جزءا من هذه الهيكلية. وعلى سبيل المثال، فإن اعتماد سجل تجاري موحد واستخدام البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية الموحدة هي عناصر مشتركة بين برامج الإحصاءات الاقتصادية والبيئية.

المؤتمر الدولي

١٢ – من أجل الشروع في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة، عقد مؤتمر دولي بعنوان ”تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعيد العالمي“ في نيويورك، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. واشترك في تنظيم المؤتمر كل من شعبة الإحصاءات، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والوكالة الأوروبية للبيئة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، برعاية لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. وكان المؤتمر بمثابة محفل هام للمنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء من المؤسسات العلمية والأكاديمية لمناقشة برنامج تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة الاقتصادية – البيئية، وبرنامج الاختبار والبحوث في إطار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. واتفق المشاركون في المؤتمر على عدد من التوصيات من أجل الدفع قدما بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، واختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

١٣ - وتقسم التوصيات المتفق عليها بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد العالمي إلى ثلاث فئات واسعة النطاق: (أ) التخطيط الاستراتيجي، وهو أداة هامة يسترشد بها في وضع البرامج الإحصائية الوطنية، وزيادة الدعم السياسي والمالي لأغراض الاستثمار في مجال الإحصاءات، وكفالة قدرة البلدان على إنتاج البيانات اللازمة لرصد خطط التنمية المستدامة بها بما في ذلك قياس أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) التنسيق والرصد والإبلاغ، بما في ذلك إقامة الشراكات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل النهوض بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة وإنشاء آلية للإبلاغ؛ (ج) بناء القدرات الإحصائية الوطنية من خلال قيام الوكالات الدولية بتقديم الدعم التقني إلى البلدان لكن مع كفالة الملكية الوطنية لعملية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والقيادة القطرية لهذه العملية. والمجموعة الكاملة من التوصيات المنبثقة عن المؤتمر متاحة في وثيقة معلومات أساسية.

١٤ - وأكد المشاركون في المؤتمر من جديد على الحاجة الملحة إلى تعميم الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في النظم الإحصائية الوطنية، بصرف النظر عن مستوى التطور الإحصائي. وأوصي في المؤتمر بأن تقوم البلدان بوضع خرائط طريق لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعد الإقليمية/دون الإقليمية والوطنية باستخدام نهج مرن ونموذجي يتم في إطاره إعداد المنجزات على المدى القريب (بحلول عام ٢٠١٥) باستخدام نهج معجل وعلى المدى المتوسط (بحلول عام ٢٠٢٠) وعلى المدى الطويل (بحلول عام ٢٠٣٠). ومن شأن هذا النهج أن يأخذ في الاعتبار أولويات البلدان ومستوى تطورها الإحصائي.

١٥ - وتم التسليم بضرورة صياغة مشروع جداول أساسية مشتركة (من قبيل الجداول الأساسية المشتركة للمياه والغابات، والطاقة، والغطاء الأرضي/استغلال الأراضي) لتوجيه البلدان فيما يتعلق بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتحديد المجموعة الدنيا من الإحصاءات الداعمة من أجل ملء الجداول الأساسية في المدى القصير. واقتُرح القيام بمواءمة مشاريع الجداول الأساسية تلك بمرور الوقت مع متطلبات الإبلاغ التي تحددها المنظمات الأخرى وإدماجها في جداول الإبلاغ الوطني، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ المستجدة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - وشدد المشاركون في المؤتمر على أن المنظمات الدولية والإقليمية ينبغي أن تضاعف جهودها في مجال الدعوة من أجل تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره إطارا جديدا. وتمت التوصية بتوثيق التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات الدولية

العاملة في الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الإطار على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. ولتيسير التنسيق والتعاون، أوصي بإنشاء شراكة من أجل تنفيذ الإطار وتعميمه مع تحديد دور كل شريك ومسؤولياته بوضوح.

١٧ - وعلى الصعيد القطري، اعتُبر أنه من الضروري إنشاء آلية للتنسيق على الصعيد الوطني مع تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف المؤسسات، بما في ذلك تحديد وكالة أو وكالات رائدة تتولى رعاية وتنسيق عملية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بالاقتران مع نظام الحسابات القومية.

١٨ - ومع مراعاة الولاية المسندة إلى لجنة الخبراء من قبل اللجنة الإحصائية بوصفها الهيئة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ينبغي تخصيص موارد مناسبة لأمانة اللجنة من أجل تيسير تنسيق تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لمكتب لجنة الخبراء اتخاذ الإجراءات المناسبة لإطلاق حملة تمويل استنادا إلى استراتيجية تمويل متفق عليها لتأمين الموارد اللازمة.

١٩ - وأوصى المشاركون في المؤتمر، إدراكا منهم لأهمية الملكية القطرية من أجل تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء الولايات القانونية وتخصيص الموارد الكافية، بأن يتم التركيز في وقت مبكر من عملية التنفيذ على فائدة الإحصاءات البيئية - الاقتصادية المتكاملة في مجالي وضع السياسات والتحليل، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى المتعلقة ببناء القدرات المؤسسية والإحصائية.

الأنشطة الرامية إلى النهوض بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة

٢٠ - متابعةً لتوصيات المؤتمر الدولي وانسجاماً مع استراتيجية التنفيذ، نُظّم عدد من الحلقات الدراسية دون الإقليمية عن تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة حضرها مشاركون من المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات البيئة والمالية وغيرها من الإدارات. وقد حُدّدت بلدان رائدة لاستضافة الحلقات الدراسية دون الإقليمية تلك، التي سبقتها حلقة دراسية وطنية جمعت مختلف أصحاب المصلحة في البلدان بهدف الشروع في زيادة وعي مستعملي الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والجهات التي أنتجته وفي تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة على اختلافهم. وتُنظّم تلك الحلقات الدراسية دون الإقليمية بالتعاون مع المؤسسات دون الإقليمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، ضماناً لتوثيق ترابطها بأطر السياسات. وتُنظّم الحلقات الدراسية أيضا بالتعاقب مع حلقات

العمل الإقليمية المتعلقة بالحسابات القومية لكفالة اتباع نهج مشترك والاستفادة من أوجه التآزر بين تنفيذ نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة.

٢١ – وعُقدت الحلقة الدراسية الأولى لبلدان منطقة المحيط الهادئ يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس في آبيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب إحصاءات ساموا، ومكتب الإحصاءات الأسترالي، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وأمانة جماعة المحيط الهادئ[٨]. وعُقدت الحلقة الدراسية الثانية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر في ريو دي جانيرو، البرازيل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي[٩]. وعُقدت الحلقة الدراسية الثالثة لبلدان آسيا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر في بانكوك، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشبكة جنوب آسيا للتنمية واقتصاد البيئة[١٠]. وعقدت حلقة دراسية رابعة لبلدان منطقتَي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في كمبالا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب إحصاءات أوغندا، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي[١١]. كذلك أوفدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الإحصاءات الأسترالي بعثات تقييم في ساموا، كما أوفد المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بمساعدة من شعبة الإحصاءات بعثات مماثلة إلى ماليزيا.

٢٢ – ونتيجةً لانعقاد تلك الحلقات الدراسية عن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإحصاءات الداعمة، تعمل البلدان على إنشاء آليات تنسيق فيما بين المؤسسات وإعداد

(٨) شاركت في الحلقة الدراسية بابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وفانواتو وفيجي.

(٩) شاركت في الحلقة الدراسية إكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو وجامايكا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك.

(١٠) شاركت في الحلقة الدراسية إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وبوتان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والصين والفلبين وفييت نام وماليزيا وميانمار والهند.

(١١) شاركت في الحلقة الدراسية جنوب أفريقيا ورواندا وسيراليون وغامبيا وغانا وكينيا وليبريا ونيجيريا.

بيان أولي عن استراتيجية التنفيذ استناداً إلى تقييم واسع النطاق للأولويات في مجال السياسات وتوافر البيانات. ومن المتوقع أن يسهم بيان الاستراتيجية الأولي في ما يلي: (أ) توفير معلومات أساسية بشأن البرامج الإنمائية الوطنية، والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة، وخطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، والبرامج القطاعية (على سبيل المثال المياه والطاقة، وما إلى ذلك) وأوجه ارتباط ذلك بالخطة الدولية؛ (ب) تحديد مختلف أصحاب المصلحة ودورهم في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (ج) تحديد المبادرات والبرامج الدولية القائمة في البلد التي يمكن أن يرتبط بها تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (على سبيل المثال، تنفيذ نظام الحسابات القومية، والبرنامج العالمي المتعلق بالإحصاءات الزراعية، وما يُضطلع به من مبادرات لوضع مؤشرات الاقتصاد الأخضر، وما إلى ذلك) أو ما يمكن أن يسترشد به ذلك التنفيذ من مبادرات في مجال السياسات (على سبيل المثال استراتيجيات الاقتصاد الأخضر/النمو الأخضر، وشراكة حسابات الثروة وتقييم خدمات النظم البيئية، ومبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك)؛ (د) توفير تقييم واسع النطاق لمدى توافر البيانات، وتحديد مجالات ارتباط بنود البيانات بمختلف مصادر البيانات التي يجمعها أصحاب المصلحة على اختلافهم، بما في ذلك ماهية البيانات المجمَّعة وهوية الوكالة التي تجمعها ومدى تواتر جمعها؛ (هـ) تحديد المعوقات (على سبيل المثال ما يعتري البيانات من ثغرات والافتقار إلى القدرة على تجميع الحسابات واستخدامها في تقرير السياسات وصنع القرارات)، والفرص (على سبيل المثال وجود عملية لإنتاج البيانات تتسم بقدر أكبر من الكفاءة، واستناد عملية اتخاذ القرارات إلى الأدلة، والتنسيق المحسّن)؛ (و) تبيان الإجراءات الكفيلة بالنهوض بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء آلية مؤسسية، ووضع برنامج عمل محكوم بمُهل زمنية ومنجزات مستهدفة وإسناد أدوار ومسؤوليات واضحة لأصحاب المصلحة على اختلافهم، وصياغة استراتيجية اتصالات للترويج للنتائج.

الأدوات الداعمة لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

٢٣ - تلبيةً لطلب اللجنة الإحصائية الداعي إلى تصميم أدوات تشخيصية، وتجميع المبادئ التوجيهية والمواد التدريبية لدعم تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتعزيز الإحصاءات الداعمة (انظر الفقرة ١ (ج) أعلاه)، تعمل شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع وكالات دولية وإقليمية مختلفة، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، والبلدان، على وضع عدد من النواتج يرد بيانها أدناه.

دليل التنفيذ

٢٤ - يُتوخى من دليل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يوفّر التوجيه إلى البلدان الراغبة في بدء تنفيذ هذا النظام والإحصاءات الداعمة من خلال عملية تدريجية تفضي إلى وضع برنامج عمل بمُهل زمنية ومنجزات متوخّاة وآليات تنسيق مناسبة. ويشتمل الدليل أيضا على أداة تشخيص سريع سبق استخدامها في حلقات دراسية إقليمية لمساعدة البلدان على بدء إجراء مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة، وتحديد الأولويات في مجال السياسات، وتوافر البيانات، ووضع برنامج عمل. وقد عُرض مشروع دليل التنفيذ خلال الاجتماع التاسع عشر لفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، الذي عقد في لندن في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣[(١٢)].

الجداول والحسابات الأساسية

٢٥ - يجري وضع الجداول والحسابات الأساسية والمذكرات الفنية المرتبطة بها فيما يتعلق بموارد أو أنواع حسابات مختارة، بالتنسيق الوثيق مع وكالات دولية وبالتعاون مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. وهي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي أن تطمح البلدان إلى تجميعه، اعتماداً على أولوياتها في مجال السياسات ومدى توافر البيانات لديها. وترد في المذكرات الفنية قائمة ببنود البيانات والتعريفات المرتبطة بها، وقائمة بالمؤشرات وكذلك ما يرتبط بالجداول من مصادر ممكنة لاستقاء البيانات. وستُشَجَّع البلدان على استعمال الجداول والحسابات الأساسية في ما تجريه من عمليات تقييم للبيانات، عند الاقتضاء، لمواصلة تصنيف الصناعات والمنتجات المرتبطة بالحسابات. وتمثل الجداول والحسابات الأساسية الخطوة الأولى نحو إنشاء آلية إبلاغ عالمية. وسيُكفل اتساق ذلك مع تقديم التقارير إلى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وكذلك مع الجداول التي تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضعها لدعم حساب مؤشرات النمو الأخضر والمؤشرات البيئية، مع التركيز، في الوقت الراهن، على الانبعاثات الهوائية والموارد الطبيعية. وقد عُرضت مشاريع الجداول المتعلقة بالمياه والطاقة والأراضي خلال الاجتماع التاسع عشر لفريق لندن والحلقات الدراسية دون الإقليمية. ويعمل فريق لندن على وضع مشاريع جداول وحسابات أساسية لمصادر ووحدات نموذجية مختارة أخرى للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

(١٢) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/londongroup/meeting19.asp.

استراتيجية التدريب

٢٦ - جرى التأكيد على الحاجة إلى وضع استراتيجية تدريب تلبيةً لتزايد الطلب على التدريب في مجال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وذلك خلال الاجتماع الثامن للجنة الخبراء[١٣]، وأثناء المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيد العالمي (انظر الفقرات من ٢ إلى ٢٠ أعلاه). وهناك حاجة إلى مدربين لدعم عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية وتقديم التدريب داخل البلدان لبناء خبرات أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وفي إطار استراتيجية التدريب، من المزمع وضع برنامج لتدريب المدربين لكفالة إيصال رسالة موحدة خلال حلقات العمل التدريبية، وتوخّي الفعالية في وضع مواد التدريب. وفي هذا السياق، بدأت شعبة الإحصاءات التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومجموعة مختارة من البلدان والوكالات الدولية على وضع برنامج لتدريب المدربين، يكون مصمما خصيصا لتوفير تعلّم مختلط يجمع بين تدريب يُقدم عن طريق الإنترنت وحلقة عمل وجهاً لوجه. وفي إطار هذا التدريب، سيجري إعداد مجموعة موحدة من العروض الموجهة للاستخدام المشترك.

المبادئ التوجيهية للتجميع

٢٧ - يجري حاليا وضع مبادئ توجيهية بشأن تجميع البيانات لحسابات مختارة. وتقوم شعبة الإحصاءات، بمساعدة فريق من الخبراء، بوضع مبادئ توجيهية لتجميع البيانات لحسابات المياه والإحصاءات لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ونظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية في مجال لمياه والتوصيات الدولية لإحصاءات المياه (انظر الفقرات ٤٠-٤٣ أدناه). ويقوم فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة بإعداد دليل لمجمعي إحصاءات الطاقة لدعم تنفيذ التوصيات الدولية لإحصاءات الطاقة ونظام المحاسبة البيئة - الاقتصادية في مجال الطاقة. ويواصل المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية وضع مبادئ توجيهية بشأن تجميع البيانات للحسابات المشمولة بالأنظمة الأوروبية.

استراتيجية الاتصال

٢٨ - جرى التشديد مرارا وتكرارا على ضرورة وضع استراتيجية اتصال لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيدين الدولي والوطني. وجرى التشديد أيضا على ضرورة إشراك الأخصائيين من أجل كفالة وضع رسالة واضحة وفعالة للحصول على تأييد

(١٣) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/UNCEEA-8-7f.pdf.

من مختلف أصحاب المصلحة. وتبذل جهود لإشراك خبراء الاتصالات للمساعدة في وضع استراتيجية للاتصالات.

رابعا – النهوض بخطة البحوث المتعلقة بالإطار المركزي

٢٩ – يمثل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية خطوة هامة إلى الأمام في وضع المعايير والمنهجيات في مجال المحاسبة البيئية – الاقتصادية. غير أنه لا تزال هناك بعض التحديات المتعلقة بالقياس وقد أُدرجت هذه التحديات في خطة البحوث الواردة في المرفق ٢ للإطار. وطلبت اللجنة الإحصائية من لجنة الخبراء وضع برنامج عمل لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك تحريك القضايا المدرجة في خطة البحوث للإطار المركزي (انظر الفقرة ١ (ب) أعلاه).

٣٠ – ونوقشت الأولوية التي مُنحت للنهوض بخطة البحوث وسبل النهوض بهذه الخطة في الاجتماع الثامن للجنة الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفيما يتعلق بتحديد الأولويات، اعتُبر العمل على وضع التصنيفات، لا سيما التصنيفات المتعلقة باستغلال الأراضي والغطاء الأرضي وتصنيف الأنشطة البيئية، إلى جانب العمل المتعلق بقطاع السلع والخدمات البيئية، المجالين ذوي الأولوية العليا. أما المجالات الأخرى التي تم تحديدها كجزء من برنامج البحوث، وهي تقييم موارد المياه وحسابات موارد التربة ونضوب الموارد الطبيعية البيولوجية، فتعتمد بشكل كبير على درجة المعرفة بوظيفة النظم الإيكولوجية وتقييمها. ولذلك، ينبغي طرح هذه القضايا بالاقتران مع خطة بحوث المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٣١ – ومن المقرر إنشاء لجنة توجيهية للنهوض بخطة البحوث واستعراض جودة الإرشادات التقنية والأدوات التي وُضعت لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وسلامتها التقنية. ويشمل هذا التوجيه والأدوات التقنية، من بين أمور أخرى، الجداول والحسابات الأساسية والملاحظات التقنية المرتبطة بها، ودليل التنفيذ، ودورات تدريب المدربين واستراتيجية الاتصالات. وستضطلع اللجنة التوجيهية بعملها وفقا لبرنامج عمل متفق عليه، بالتنسيق الوثيق مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وستقدم تقاريرها إلى لجنة الخبراء ومكتبها.

خامسا – الاختبار والبحث المتعلقان بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

٣٢ – رحبت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وشجعت الوكالات الدولية والإقليمية والبلدان على استخدامها إن رغبت في اختبار وتجربة هذا الفضاء الجديد من الإحصاءات. وطلبت اللجنة إلى لجنة الخبراء وضع برنامج عمل متوسط الأجل يتضمن أطرا زمنية ومنجزات مستهدفة، فضلا عن آلية مناسبة لتناول هذه المسائل، نظرا إلى ما يتسم به هذا الموضوع من طابع متعدد التخصصات (انظر الفقرة ١ (هـ) و (و) أعلاه).

٣٣ – وتحقيقا لهذه الغاية، وافقت لجنة الخبراء، في اجتماعها الثامن، على مجموعة من الأولويات لخطة البحوث، وحددت الأولويات القصيرة الأجل بما يلي: (أ) تحديد الوحدات المكانية والتصنيفات المرتبطة بها، بما في ذلك صلتها بالوحدات الاقتصادية؛ (ب) أساليب قياس خدمات النظام الإيكولوجي وأصول النظام الإيكولوجي؛ (ج) عرض الهيكل، بما في ذلك هيكل الجداول والمؤشرات ذات الصلة التي يمكن استخلاصها من الحسابات؛ (د) الروابط مع البيانات الاجتماعية – الاقتصادية؛ و (هـ) تقييم خدمات النظام الإيكولوجي.

٣٤ – وفيما يتعلق بآلية النهوض بخطة البحوث، وافقت لجنة الخبراء على إنشاء لجنة توجيهية معنية بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية تتكون من عدد قليل من الممثلين من مختلف التخصصات، وتضم علماء واقتصاديين وخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية. وستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن تنسيق تجربة واختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان؛ وإقامة التعاون مع المجموعات والشبكات والشراكات الموجودة العاملة في المجالات ذات الصلة بمحاسبة النظام الإيكولوجي؛ والتوصية بأفضل الممارسات في مجال المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية ووضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية؛ وتسهيل تبادل البحوث والممارسات من خلال المنتديات والاجتماعات والمؤتمرات للنهوض بخطة البحوث. وتشمل المهمة الأولى للجنة التوجيهية تقييم المبادرات الحالية والمجموعات التي تعمل حاليا في المجالات المتصلة بالمحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية ووضع برنامج العمل برعاية لجنة الخبراء.

٣٥ – وللتوصل إلى فهم أفضل للممارسات الحالية في مجال اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، نظمت الشعبة الإحصائية، بالتعاون

الوثيق مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأستراليا والنرويج، اجتماعا لفريق خبراء في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي هذا الاجتماع، تناول خبراء في مجال نهج وضع النماذج والأدوات لقياس النظام الإيكولوجي وممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية محاسن ومساوئ نماذج مختلفة لاستخدامها في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وكان الاجتماع بمثابة خطوة أولى نحو حصر مختلف المبادرات وإقامة مجتمع للممارسين في مجال المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وأقر المشاركون بالحاجة الملحة إلى إنشاء آلية لتنسيق الأنشطة في مجال محاسبة النظام الإيكولوجي ورحبوا بدور المجتمع الإحصائي في أخذ زمام القيادة في هذا الميدان الجديد والناشئ.

سادسا – حالة نشر وترجمة نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢

٣٦ – تم تحرير منشور ”نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢: الإطار المركزي“ وسيتم نشره باللغة الإنكليزية في أوائل عام ٢٠١٤. ويجري العمل على ترجمة الإطار المركزي إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للأمم المتحدة. وقد تُرجم مسرد الكتاب بالفعل إلى اللغات الإسبانية والفرنسية والصينية. ومن المقرر نشر صيغ الترجمة الأولية على موقع المشروع (http://unstats.un.org/unsd/envaccounting) في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وستعمل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة لضمان الانتهاء في الوقت المناسب من ترجمة الإطار المركزي.

٣٧ – وقد صدر ”نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢: المحاسبة التجريبية للنظام الإيكولوجي“ في شكل منشور أوليّ غير محرر. وقام بتحرير الكتاب قسم مراقبة التحرير التابع للأمانة العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وسيراجعه قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية. ومن المقرر نشر الكتاب في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

٣٨ – ومن المتوقع نشر الصيغة غير المحررة لتطبيقات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتفريعاته في موقع المشروع في أوائل عام ٢٠١٤ وسيصدر في شكل صيغة أوليّة غير محررة. وسيصدر منشور نهائي محرر في أوائل عام ٢٠١٥.

سابعا – التقدم المحرز في العمل على وضع وتنفيذ نظم فرعية تابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه

٣٩ – في إطار استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه، واصلت شعبة الإحصاءات، بدعم من هيئة تحرير مكونة من خبراء في مجال المياه والإحصاءات، العمل على وضع مبادئ توجيهية لتجميع البيانات للمحاسبة والإحصاءات في مجال بالمياه. وتتيح المبادئ التوجيهية للخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات أو وكالات المياه، وغير ذلك من أصحاب المصلحة في البلدان، أدوات تساعدهم في جمع إحصاءات المياه وتجميعها، ودمجها ضمن الإطار المحاسبي، واستنباط المؤشرات في إطار وضع نظام لرصد السياسات المائية. ويجري استنباط المؤشرات بالتشاور الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالقياس التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

٤٠ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جرى استعراض مشروع المبادئ التوجيهية في اجتماع فريق الخبراء المعني بالحسابات والإحصاءات في مجال المياه. ورحب فريق الخبراء بالوثيقة باعتبارها أداة مفيدة لمساعدة البلدان في تنفيذ حسابات المياه وتعزيز البرامج الوطنية المتعلقة بإحصاءات المياه. وعلى وجه الخصوص، أوصى الفريق بأن تشمل المبادئ التوجيهية توجيها بشأن مصادر البيانات البديلة لتجميع الإحصاءات والحسابات المتعلقة بالمياه، مثل الاستشعار عن بعد ووضع النماذج. وستُنشر المبادئ التوجيهية في شكل وثيقة حية سيجري استكمالها على أساس الخبرات المتاحة في البلدان. وسيسمح إصدار المبادئ التوجيهية على شبكة الإنترنت أيضا بإدراج روابط تحيل إلى الوثائق والخبرات القطرية ذات الصلة.

٤١ – وفي إطار عملية إعداد المبادئ التوجيهية، تجرى مشاورات مع منظمة الصحة العالمية بشأن مواءمة المفاهيم والأساليب في مشروع المنظمة المتعلق بتتبع التدفقات المالية الخاصة بالمياه والصرف الصحي، وذلك ضمن برنامج تحليل وتقييم حالة الصرف الصحي ومياه الشرب في العالم. وستعقد كذلك اجتماعات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لمواءمة استبياناتهما المتعلقة بالمياه في سياق وضع الجداول والحسابات الأساسية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والإبلاغ مستقبلا عن البيانات.

٤٢ – وتواصلت أنشطة التنفيذ ومنها تقديم المساعدة إلى البلدان في مجال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال المياه والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه. ونُظمت حلقات عمل في موريشيوس، بالشراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

ومكتب إحصاءات موريشيوس، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي، لستة بلدان[١٤] في المنطقة؛ وكذلك في البرازيل، بالشراكة مع المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، والوكالة الوطنية لإدارة المياه، ووزارة البيئة في البرازيل. وتم إسداء المشورة التقنية بشكل متواصل للعديد من البلدان، منها إكوادور والبرازيل وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا وموريشيوس.

نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة

٤٣ - واصلت شعبة الإحصاءات العمل في إطار من التعاون الوثيق مع فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، وفرقة العمل المعنية بحسابات الطاقة بالمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بهدف وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة.

٤٤ - وأُجريت المشاورة العالمية بشأن المسودة الكاملة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في مجال الطاقة التي تألفت من سبعة فصول ومرفقات في الفترة الممتدة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقُدّمت تعليقات على المسودة من قِبل أربعة وأربعين بلدا وأربع وكالات دولية. وتراوحت التعليقات المقدمة بين اقتراحات تحريرية مفيدة وآراء تقنية، وتوجد التعليقات على الموقع الشبكي للمشروع. وأشارت التعليقات على العموم إلى أن المسودة اتّسمت بحسن التنظيم والتوازن. وقدمت المسودة مبادئ ومفاهيم وتعريفات أساسية واضحة ودقيقة. ومن بين المسائل الجوهرية التي أثيرت أثناء المشاورة العالمية: تبسيط الجداول؛ والتباينات الإحصائية؛ ومخلفات الطاقة والخسائر في الطاقة؛ وإطار حسابات الأصول. وأعدّت شعبة الإحصاءات موجزا للتعليقات المقدمة تم تعميمه على فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة. وعقد فريق الخبراء العديد من المشاورات عن طريق التداول بالفيديو والبريد الإلكتروني لمناقشة المسائل الجوهرية التي أثيرت في المشاورات العالمية. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الجوهرية العالقة. وقامت شعبة الإحصاءات بتحديث المسودة لتعكس التعليقات المقدمة خلال المشاورة العالمية وإسهامات فريق الخبراء.

٤٥ - ووافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها الرابعة والأربعين، على عملية وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للطاقة (انظر الفقرة ١ (ي) أعلاه). وبناء على توصية لجنة الخبراء، سيقدم مكتبها نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الطاقة في صيغته النهائية إلى مكتب اللجنة الإحصائية لاعتماده.

(١٤) بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسيشيل وموريشيوس وناميبيا.

نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة

٤٦ - بدأت شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بوضع تفريع للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يركز على إدماج المعلومات المتعلقة بالزراعة والحراجة وصيد الأسماك. والهدف من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة هو توفير إطار لتنظيم المعلومات بشأن مجموعة من المواضيع التي ترتبط جميعها بأنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك لتيسير تحليل العلاقة بين هذه الأنشطة والبيئة. ويركز النظام على مجموعة من الأنشطة بدلا من التركيز على مورد بعينه (مثل المياه أو الطاقة)، ويراعي العلاقة بين هذه الأنشطة وما يرتبط بها من أصول بيئية، لا سيما موارد الأراضي والتربة والخشب الأسماك. ويذهب نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة إلى ما هو أبعد من نظام الحسابات الاقتصادية للزراعة[١٥]، الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٦، حيث لا يكتفي بتناول البيانات الاقتصادية عن الناتج والدخل وتكاليف الإنتاج ومدخلات رأس المال المُنتج، بل يتناول أيضا البيانات المتعلقة بالمقاييس المادية لاستغلال الأراضي، واستخدام المياه والطاقة، والانبعاثات، واستخدام السماد، وغير ذلك. وتشكل إمكانية وضع مؤشرات مشتركة بين القطاعات وإنشاء قاعدة بيانات محكمة للتحليل المتكامل الدافعَ الرئيسي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزارعة.

٤٧ - وبدأ العمل التقني في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة في منتصف عام ٢٠١٣ بالتصميم الأولي للهياكل المحاسبية ذات الصلة واستعراض الاحتياجات من حيث التحليلات والمؤشرات التي يمكن تلبيتها بتنظيم المعلومات بالاستعانة بإطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة. وجرى اختبار التصميم المحاسبي الأولي باستخدام بيانات مستقاة من منظمة الأغذية والزراعة. وتم تصميم جداول التدفقات المادية (العرض والاستهلاك) وحسابات الأصول. وبدأ العمل على إنشاء قاعدة دينامية للبيانات تستقي المعلومات ذات الصلة من مصادر مختلفة من داخل منظمة الأغذية والزراعة. ومن المزمع أن تُكمّل قاعدة البيانات واجهة للمستخدمين للمساعدة في استنباط المؤشرات وإجراء تحليل مفصّل. وقد شمل العمل إجراء مناقشات متواصلة مع متعهدي قواعد البيانات في مختلف الإدارات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، ومنها تلك التي تُعنى بالغابات ومصائد الأسماك والمياه والطاقة والانبعاثات والغطاء الأرضي واستغلال الأراضي والسماد والمبيدات الحشرية والحسابات الاقتصادية. وعُرضت ورقات بشأن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في مجال الزراعة في اجتماعات لجنة الخبراء، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، واللجان الإقليمية

(١٥) انظر http://www.fao.org/docrep/W0010E/W0010E00.htm.

للإحصاءات الزراعية، وفي المؤتمرات المعقودة بشأن الإحصاءات الزراعية. وأعربت مجموعة من البلدان عن اهتمامها بالمشروع ودعمها له.

٤٨ - وبناء على النتائج التي توصل إليها المشروع والتعليقات الواردة بشأنه حتى الآن، يُقترح اتخاذ ما يلي من الخطوات خلال عام ٢٠١٤: الانتهاء من تصميم الحسابات واستعراض نطاق ما تغطيه البيانات والثغرات في البيانات؛ وملء قاعدة البيانات ببيانات جميع البلدان فيما يتعلق بمجمل المواضيع التي يتناولها نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية للزراعة من عام ٢٠٠٢ فصاعدا، وإنشاء واجهة ملائمة للمستخدمين؛ وبلورة الروابط التي تحيل إلى مسائل السياسات، والاستخدام لأغراض تحليلية، والمؤشرات البيئية والزراعية؛ وتحديد عدة بلدان ترغب في اعتماد الهيكل المقترح للحسابات وتجميع البيانات المتعلقة بها داخل أراضيها بغرض إثبات الجدوى منها وتقديم الدعم لهذه البلدان؛ وعقد اجتماع لفريق من الخبراء في مجال تجميع البيانات واستخدامها لاستعراض مجموعة البيانات الأولية ونتائج الاختبار في البلدان التي تتولى إثبات الجدوى؛ وصياغة مسودة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزارعة بالتنسيق مع لجنة الخبراء؛ وإجراء عمليات التشاور المناسبة. ومن المتوقع أن يسفر هذا العمل عن إعداد الأدوات والمواد العملية التي توضح كيفية وضع إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الزراعة واستخدامه على الصعيد القطري.

ثامنا - المسائل المتعلقة بادارة لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

٤٩ - أشارت لجنة الخبراء، في اجتماعها الثامن، إلى أنها أكملت ثلاث سنوات من العمل الذي ركّز أساسا على وضع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ورفع مستواه إلى معيار إحصائي دولي، وإعداد نظام المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته. وطلبت اللجنة، وفقا لاختصاصاتها، من المكتب أن يعيد تقييم العضوية في اللجنة مع مراعاة تحول موضع تركيز عملها من إعداد أدلة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واختبار نظام المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويضطلع المكتب بعملية إعادة التقييم. وفي الاجتماع نفسه، انتخبت اللجنة النائب الأسترالي المعني بالإحصاءات إيان إيوينغ رئيسا مؤقتا لحين اختتام الاجتماع التاسع الذي سيعقد في عام ٢٠١٤ ليحل محل النائب الأسترالي المعني بالإحصاءات بيتر هاربر الذي استقال من منصب رئيس اللجنة.

تاسعا – النقاط المطروحة للمناقشة

٥٠ - يُرجى من اللجنة:

(أ) أن تعرب عن آرائها بشأن تعزيز الحوار مع أوساط واضعي السياسات وعلى نحو أوسع نطاقا مع أوساط المستخدمين على الصعد العالمي والإقليمي والوطني للنهوض بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ب) أن تعرب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في العمل والخطط الموضوعة للنهوض بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك تعميم تنفيذ الإطار في البرامج الإحصائية الوطنية ووضع التوجيهات والأدوات التقنية الداعمة؛

(ج) أن تعرب عن آرائها بشأن تخصيص الموارد لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛

(د) أن تعرب عن آرائها بشأن سبل النهوض بخطة البحوث المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(هـ) أن تعرب عن آرائها بشأن برنامج العمل وسبل النهوض بخطة البحوث والاختبار المتعلقين بالمحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(و) أن تطلب ترجمة المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتطبيقات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتفريعاته، إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.